للحديث تتمة...

الجزائر: مخابرات أم بوليس سياسي؟

عثمان لحياني

كل الجدل الذي استوطن الجزائر خلال الأسبوع الماضي تركز حول شعارات رُفعت في الحراك الشعبي، تخص الجيش وجهاز المخابرات. الشعارات التي تخص الجهاز الأخير كانت الأحدث في الشارع ولها مبرراتها الظرفية (قضية التعذيب) والأكثر إثارة للجدل. وعلى الرغم من أن بعض الشعارات من قبيل «المخابرات منظمة إرهابية» جاءت صادمة وركيكة سياسياً في صياغتها، لكنها في الوقت نفسه بمثابة انعكاس لأحاديث وقناعات كامنة لدى الجزائريين عن مسؤولية الجهاز الأمني في محن الجزائر الكثيرة والمتعددة، السياسية والاقتصادية.

من المكاسب التي تحققت في منعطفات الحراك، طرح النقاش حول «جهاز المخابرات» وأدواره، ونقله إلى عمق الشارع والفضاء العام. يمكن وصف هذا النقاش والذي بدأ منذ سنوات بالجري»، بالنظر إلى الهالة والقداسة السياسية التي حظي بها هذا الجهاز وقياداته في التاريخ السياسي للجزائر، وبسبب عامل التضخم الوظيفي الذي أحاط بالمخابرات ضمن سيرورة مؤسسات الدولة وعلاقاتها الوظيفية والبينية، وكان الجهاز يفرض حالة من الهيمنة أفقياً وعمودياً.

في الحقيقة لم يكن المقصود بهذه الشعارات المخابرات كمؤسسة أمنية لا نقاش في أهميتها وضرورات وجودها ضمن مؤسسات الدولة، ولكن الذي كان مقصوداً بها، وسيظل طالما ظلت على حالها، هو وظيفتها في المسارات السياسية للبلاد، كمؤسسة «بوليس سياسي». في الجزائر ليس خافياً تحكّم جهاز «البوليس السياسي» في قرار إنشاء الصحف، ومراقبة الخط التحريري لوسائل الإعلام، وفي تسيير المطابع وتوزيع الإشهار والإعلانات، فضلاً عن التدخّلات في القرارات الإدارية، والتمركز في كل نقطة ومؤسسة. حتى إن الأمين العام السابق لحزب «جبهة التحرير الوطني» عمار سعداني تسابل في مؤتمر سياسي عام 2015 «ماذا يفعل عقيد في المخابرات في مجلس الأمة؟» (يقصد مكتب الجهاز).

بهذا المعنى كانت المخابرات دولة داخل دولة في الجزائر، ومذكرات كبار السياسيين والعسكريين وكتابات الموظفين الحكوميين تؤكد هذه الحقيقة. لا شك في أن الجزائريين يريدون جهاز مخابرات بالمعنى والوظيفة الأمنية، وبكل مقتضيات الشفافية في عملها وخضوعها للقانون، لكنهم لا يريدون استمرار تأديتها أو غيرها لدور «بوليس سياسي» ويتلاعب بالمصائر السياسية، الجماعية والفردية.

SCOOP

تفاهمات لسحب المقاتلين الأجانب من ليبيا

القاهرة ـ **العربي الجديد**

تتسارع الجهود الدولية في الوقت الراهن لإضفاء مناخ من الاستقرار في ليبيا، يُنهي سنوات من الفوضى الأمنية، ويُبعد شبح الحرب الأهلية. وفي ظلّ توجهات الإدارة الأميركية الجديدة لوضع حد لتدخلات بعض القوى الإقليمية في الشأن الليبي، يشهد ملف القوات الأجنبية والمرتزقة المشاركة في الحرب تطورات جديدة على صعيد إنهائه.

وفي هذا السياق، قالت مصادر خاصة لـ«العربي الجديد»، إنّ مفاوضات شارك فيها اثنان من أبناء اللواء المتقاعد خليفة حفتر، قائد مليشيات شرق ليبيا، في الإمارات أخيراً، بحثت سبل تخفيض الدعم المالي المقدّم من أبوظبي لصالح القوات التابعة لحفتر، بسبب الضغوط الدولية الكبيرة على الإماراتيين، وتغيّر الخريطة السياسية للمنطقة.

وأضافت المصادر أنّ المشاورات الإماراتية مع حفتر ونجليه، انتهت إلى اضطرار الإمارات إلى إجراء تخفيض كبير في أعداد المرتزقة الذين يقاتلون إلى جانب اللواء المتقاعد، مشيرة إلى أنّ نحو 5 آلاف مرتزق من السودان وتشاد يستعدون لمغادرة مناطق يتواجدون فيها في جنوب وشرق ليبيا، على أن تغادر أعداد أخرى بشكل تدريجي، مع الإبقاء على خبراء إماراتيين يتواجدون في شرق ليبيا.

نحو 5 آلاف مرتزق من السودان وتشاد يستعدون لمغادرة ليبيا

وأوضحت المصادر أنّ هناك معضلة كبيرة طرحها نجلا حفتر اللذان شاركا في اجتماعات الإمارات أخيراً، وهي تمسّك المقاتلين الأفارقة بمغادرة مواقعهم برفقة المركبات والأسلحة التي كانوا قد حصلوا عليها خلال العمليات العسكرية ضدّ قوات حكومة الوفاق الوطني.

وكشفت المصادر عن مفاجأة بشأن مجموعات «فاغنر» الروسية التي تتواجد في قاعدة الجفرة وسط ليبيا، وبعض نقاط التماس مع مناطق الشرق، قائلةً إنّ أبوظبي توقفت عن تمويل تواجد تلك القوات، التي يقدّر عددها بنحو 2500 مقاتل، منذ شهرين، وأنّ تبعيتها باتت بشكل كامل لوزارة الدفاع الروسية، وذلك بعدما تمردت تلك المجموعات على قرارات وخطط إماراتية لصالح الحكومة الروسية، وباتت تتلقى تعليماتها الميدانية بشكل كامل من موسكو. يذكر أنّ أبوظبي سبق وتعاقدت مع «فاغنر»، للقتال إلى جانب حفتر، ودعمه في اقتحام العاصمة طرابلس خلال العملية العسكرية التي بدأها في إبريل/نيسان 2019، قبل أن تفشل في الشهر ذاته من العام 2020.

يأتي ذلك في وقت كشفت فيه مصادر ليبية مقربة من معسكر الشرق، عن تحركات بشأن نقل مجموعات «فاغنر» وُصف بأنه «غير عادي» تلقاه مسؤول بارز في وزارة الأمن الإسرائيلية، بينما كان التعليق الإسرائيلي على الموافقة على نقل المستشار الذي يعارض القرار الحكومي السابق، أن ذلك سيتم لمبررات أمنية وسياسية لا يمكن الإفصاح عنها، وفقاً لما جاء عبر قناة "ريشت كان" الإسرائيلية، بينما سيتم البدء في نقل اللقاحات عبر معبر نيتسانا الحدودي مع مصر، خلال الأيام القليلة المقبلة.

وقال مسؤول إسرائيلي للقناة إن تل أبيب ستوفر لقاحات «كوفيد-19» لأفراد قوات حفظ السلام الدولية في شبه جزيرة سيناء المصرية، وهي قوة متعددة الجنسيات مسؤولة عن حفظ السلام مع مصر، تقودها الولايات المتحدة، مضيفاً شرط عدم الكشف عن هويته، أنه سيتم توفير 2400 جرعة، لكنه لم يوضح شروط التسليم أو توقيته. من جهته، قال مسؤول في قوات حفظ السلام الدولية إنها طلبت لقاحات لتطعيم 1200 فرد وإنها على استعداد لدفع ثمنها، لكنها ما زالت تنتظر رداً إسرائيلياً. وبحسب القناة، فإن هذه الخطوة ستتم على الرغم من تجميد نقل اللقاحات إلى عدد من الدول بقرار حكومي بعد خلافات حول القرار، وكذلك بعد استفسارات طلبها المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية أفيحاي مندلبليت حول الخطوة. ووفقاً للقناة، تُتوقع نقل اللقاحات بعد مناقشات جرت لدى الجهات الأمنية والمختصة لوجود مبررات سياسية وأمنية لهذه الخطوة.

وكان رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو قد أعلن هذا الشهر أن الفائض من لقاحات «كوفيد-19» سيُمنح إلى دول أجنبية صديقة، لكن هذه المبادرة واجهت تحديات قانونية من داخل حكومته الائتلافية، ليتم الإعلان أخيراً عن إرسال لقاح للقوة الدولية العاملة في سيناء، ما طرح أسئلة حول خلفيات القرار، والأسباب الحقيقية لنقل اللقاحات بشكل فوري.

وقال باحث في شؤون سيناء لـ«العربي الجديد»، إن الاحتلال الإسرائيلي يعي جيداً أهمية استمرار وجود القوة الدولية في سيناء، لا سيما في ظل الحشد الإقليمي والدولي الذي فضّل عدم الكشف عن هويته لوجوده في سيناء، أن الولايات المتحدة طلبت نقل اللقاحات نظراً إلى قرب المسافة، فخلال ساعات تكون اللقاحات متوفرة في سيناء، عبر معبر العوجا (نيتسانا إسرائيلياً)، في حال تم نقله من أقرب مركز طبي إسرائيلي في منطقة النقب، جنوب الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأشار إلى أنها طلبت فعل ذلك أيضاً نظراً إلى أن اللقاحات المتوافرة إسرائيلياً هي المعتمدة أميركياً، في حين أن اللقاحات المتوافرة في مصر سواء كانت الروسية أو الصينية، غير معتمدة لدى الولايات المتحدة، ولا تقبل بتلقيح جنودها بهذه اللقاحات. ولفت إلى أنه على الرغم من عدم احتكاك هذه القوة العسكرية بالمدنيين المصريين، أو أي طرف آخر، إلا أن الولايات المتحدة تتخوّف من وصول الفيروس إلى أفرادها، ما يستدعي تحركاً عاجلاً لإمدادها باللقاحات، فيما كان طلب اللقاح صادراً من قيادة القوة الدولية، وهو الأمر الذي استجابت له وزارة الدفاع الأميركية، ووجهت وزارة الأمن الإسرائيلية لتنفيذه بشكل فوري.

تتحسب إسرائيل لأي تغير في الأوضاع الأمنية في سيناء

يُشار إلى أنه تم نشر القوة متعددة الجنسيات، التي تضم أفراداً من 13 دولة، بموجب معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية المبرمة في عام 1979. وتتكوّن من مقر قيادة وثلاث كتائب مشاة، ولا يزيد مجموع أفرادها عن ألفي فرد.

إعدام بتهم التمرد

قالت وكالة أنباء «هرانا» الإيرانية المعارضة، التابعة لنشطاء حقوق الإنسان، إن سلطات البلاد أعدمت 4 أشخاص بتهمة «التمرد»، في مدينة الأحواز بمحافظة خوزستان. وذكرت الوكالة أن إعدام جاسم حيدري وعلي حوساربي وحسين سيلاوي وناصر هاشاجايان، جرى الأحد في سجن سيدجار في الأحواز. وأفادت بأن الأشخاص الأربعة اعتقلوا عام 2017 بتهمة الهجوم على مخفرين للشرطة في الأحواز، وحكموا بالإعدام من قبل المحكمة الثورية.

يحدث الآن

على وقع رفض إيران التفاوض مع الولايات المتحدة حول الملف النووي، وجّهت إسرائيل اكثر من رسالة لطهران، امس الثلاثاء، بانها مستعدة للتحرك عسكرياً لمنعها من امتلاك السلاح النووي، مقابل تحذير الاخيرة من اي عبث

رسائل حربية تقابل الجمود الدبلوماسي

استنفار إسرائيلي لتطويق إيران

القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**

طهران ـ **العربي الجديد**

بعد رفض إيران عرض الحوار المباشر مع الولايات المتحدة حول الاتفاق النووي، يتصاعد التهديد الإسرائيلي لطهران بعدم السماح لها بامتلاك قنبلة نووية، مع توجيه رسائل حربية بالاستعداد لعمل عسكري ضدها، والتشديد على تنسيق تل أبيب مع واشنطن حول الملف النووي الإيراني. تأتي هذه التطورات في ظل بحث مجلس حكّام الوكالة الدولية للطاقة الذرية مشروع قرار يدين تعليق إيران بعض عمليات التفتيش المنصوص عليها في الاتفاق النووي، الأمر الذي حذرت طهران من مغبته.

وكشف وزير الخارجية الإسرائيلي غابي أشكنازي، أمس الثلاثاء، أن إسرائيل توصلت إلى تفاهمات وراء الكواليس مع الولايات المتحدة، تقضي بألا تفاجئ أي من الدولتين الأخرى بكل ما يتعلق بالمفاوضات مع أجل العودة إلى الاتفاق النووي مع إيران. ووصف أشكنازي، خلال لقاء مع سفراء إسرائيل في آسيا، العلاقات مع إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن بأنها جيدة، مضيفاً أنه يتحدث حول الموضوع الإيراني مع نظيره الأميركي أنتوني بلينكن. ونقل موقع «بديعوت أحرونوت» عن أشكنازي قوله «إذا اعتقد أحد ما أن الأميركيين سيهرولون بسرعة إلى اتفاق مع إيران، فإن هذا لم يحدث حتى الآن، وأمل ألا يحدث». وأضاف أن «هيئة (إسرائيلية) مصغرة برئاسة رئيس الحكومة ووزير الأمن ووزير الخارجية وقادة جهاز الأمن اتخذت قراراً بالدخول معهم (مع الإدارة الأميركية) في حوار بصورة ليست صدامية، وتناقش المصالح الإسرائيلية وحول كيفية التوصل إلى اتفاق ممتاز يحمي المصالح الإسرائيلية والإقليمية ويمنع إيران من أن تكون نووية. وسياستنا هي استنفاد هذا الحوار داخل الغرفة، والتحدث مع الأميركيين كحلفاء ومن خلال حوار مهني داخلي».

من جهته، اتهم وزير الأمن الإسرائيلي بني غانتس إيران باستهداف السفينة الإسرائيلية في خليج عُمان، الأسبوع الماضي، واعتبر أنها بذلك تريد تحسين مواقفها في أي مفاوضات مستقبلية حول الاتفاق النووي. وأضاف غانتس، خلال زيارة لمعبر حدودي بين الأراضي المحتلة وغزة، أمس: «سنستمر بالعمل ضد أي تهديد، سوية مع شركائنا الجدد والقدامى، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة، من أجل ألا تتمكن إيران من تطوير قدرات نووية». كما أعلن غانتس أنه بنوي إقامة «ترتيب أمني خاص» مع دول الخليج التي لها علاقات مع إسرائيل وتشاركها المخاوف بشأن إيران. وقلل من شأن تقرير لإذاعة «كان» العامة وقال إن إسرائيل تدرس إبرام اتفاق دفاعي مع دول عربية خليجية، لكنه قال إنه يجري السعي لتطوير علاقات أمنية. وأضاف لـ«رويترز»: «لا أعتقد أنه سيكون اتفاق دفاع لكننا سنقيم علاقات دفاعية مع كل دولة لدينا علاقات معها. نسعى لإقامة ترتيب أمني خاص، ويمكننا مواصلة وتطوير علاقاتنا في إطار هذا الترتيب».

وفي سياق الرسائل التهديدية الإسرائيلية لإيران، كشفت صحيفة «يديعوت أحرونوت» أن وزارة الأمن الإسرائيلية طلبت أخيراً من وزارة الدفاع الأميركية تقديم موعد تسليم دولة الاحتلال طائرات للتزود بالوقود في الجو عامين عن الموعد الأصلي الذي كان قد اتفق بشأنه عند إبرام اتفاقية شراء هذه الطائرات، نهاية الشهر الماضي. وذكرت «يديعوت» أن الحديث هو عن طائرات تزويد الوقود بالجو من طراز KC46 كان الجيش الأميركي قد بدأ باستخدامها هذا العام ومن المقرر أن تتسلم إسرائيل عدداً منها بما يضمن لها تعزيز تفوق جوهري في مجال الضربات الجوية، خصوصاً لأهداف بعيدة في ما يسمى بالدائرة الثالثة للدول المحيطة بإسرائيل، وعلى رأس هذه الدول إيران. وبحسب الصحيفة، فإن دولة الاحتلال تعتزم شراء طائرتين إضافيتين من هذا النوع غير الطائرات الثماني التي كان تم الاتفاق على شرائها سابقاً. ويشكل هذا الطلب، والكشف عنه في الصحيفة، رسالة واضحة موجّهة لإيران بشأن نوايا دولة الاحتلال، وهو ما يتفق عملياً مع تصريحات صدرت أخيراً عن إسرائيل، آخرها تصريحات رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، الإثنين، في مقابلات إذاعية، والتي قال فيها إن إسرائيل لن تسمح لإيران بامتلاك قنبلة نووية سواء عبر اتفاق نووي أو من دونه.

وغير بعيد عن ذلك، قال مساعد وزير الخارجية السابق ديفيد شينكر، في حديث تلفزيوني، إن إسرائيل ستواصل منع إيران من تعزيز قدراتها كما يحصل في سورية، وأنه في حال اقتربت طهران من امتلاك سلاح نووي ستمنعها تل أبيب بشكل أحادي، متوقعاً أن تقوم إسرائيل بضربات استباقية لمنع إيران من تطوير السلاح النووي. وقال إن أي عودة للمفاوضات أو المحادثات حول اتفاق نووي جديد لن تكون مشابهة للاتفاق السابق، متوقعاً أن يكون الإيرانيون راغبين بالعودة للاتفاق.

مقابل ذلك، كان المتحدث باسم الحكومة الإيرانية علي ربيعي يؤكد أن بلاده ترصد سلوكيات الاحتلال الإسرائيلي ولن تسمح له بالعبث في المنطقة. وقال ربيعي في مؤتمره الصحافي، أمس، حول التهديدات الإسرائيلية لإيران واتهامها بالضلوع في تفجير السفينة التجارية قبالة سواحل عمان، إن «استراتيجيتنا في المنطقة هي الاستقرار والهدوء، وتوفير أمن المياه الحرة جزء من نهجنا، ومنطقة الخليج الفارسي وبحر عمان هي ضمن نطاق أمننا». وأضاف أن الإدارة الأميركية امتنعت حتى الآن عن أي مبادرة تثبت مساعيها لبناء الثقة، معلناً «أننا مستعدون لتلقي أي اقتراح عادل وصادق لحل الخلافات وقبل ذلك نتوقع أن تلمس إجراءات على أرض الواقع لإعادة بناء الثقة المفقودة تدريجياً». وحذّر ربيعي من أن «الخطوات التي تعاكس توقعاتنا ستكون لها نتائج عكسية على المسارات الدبلوماسية وقد تغلق سريعاً نوافذ الفرص»، مشدداً على أن إيران «تتوقع من كل الأطراف التصرف بعقلانية وحذر... نحن ما زلنا ملتزمين بالدبلوماسية».

وكررت طهران التحذير من صدور قرار ضدها في مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وكانت الدول الأوروبية الثلاث المنضوية ضمن الاتفاق النووي المبرم عام 2015، (فرنسا وألمانيا وبريطانيا)، قد قدّمت مشروع قرار لمجلس حكام الوكالة، تعرب فيه عن «قلقها البالغ» من تعليق إيران بعض عمليات التفتيش، وتدعوها إلى «الاستئناف الفوري» لكل برامج التفتيش المنصوص عليها في الاتفاق النووي. وقلّصت إيران عمليات التفتيش اعتباراً من الأسبوع الماضي. ونقلت وكالة «فرانس برس» عن مصادر دبلوماسية في فيينا، أنه سيتم طرح مشروع القرار الأوروبي المدعوم من الولايات المتحدة على التصويت، الجمعة.

الهم غانتس
إيران باستهداف السفينة الإسرائيلية
(جيرالين برلس)

جلسة الثقة للحكومة

تستمر المشاورات بين النواب بشأن تحديد مكان انعقاد جلسة البرلمان لمنح الثقة لحكومة عبد الحميد الدبيبة (الصورة). ورجح النائب أبوبكر بعيرة، أن تعقد الجلسة في سرت. في السياق، كشفت مصادر برلمانية لـ«العربي الجديد»، عن مقترح تقدم به نواب لرئاسة المجلس في طبرق بشأن تأجيل عقد الجلسة إلى ما بعد 18 مارس/آذار «حتى تتضح الرؤية بشأن نزاهة اختيار قادة السلطة الجديدة».

كوبيتش في تركيا

بحث وزير الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو (الصورة)، مع رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، يان كوبيتش، التطورات الأخيرة في ليبيا، خلال لقاء جمعهما في العاصمة أنقرة، أمس الثلاثاء. وقال جاووش أوغلو في تغريدة: «بحث اللقاء التطورات الأخيرة المتعلقة بالعملية السياسية المتواصلة بين الليبيين، وتشكيل حكومة انتقالية جديدة»، مؤكداً أن تركيا ستواصل دعمها لليبيا.

شرق غرب

«حماس»: إسرائيل تحاول التحكم بالانتخابات

قالت حركة «حماس»، أمس الثلاثاء، إن إسرائيل تسعى للتحكم في الانتخابات الفلسطينية التشريعية والرئاسية المقررة في مايو/أيار ويوليو/تموز المقبلين، من خلال شنّ حملات اعتقال بحق أنصارها في الضفة الغربية. وذكر بيان للحركة، إثر اعتقال أكثر من 20 طالباً من أنصارها في الجامعات الفلسطينية بالضفة، أن الاعتقالات «محاولة إسرائيلية للتحكم بالانتخابات»، موضحة أن ذلك يجري «عبر تغييب الشخصيات الناشطة والمؤثرة».
(الأناضول)

مندلبليت ينتقد «تشارك اللقاحات»

حذّر المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية أفيحاي مندلبليت، رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، من أن الأخير لا يستطيع وحده مشاركة الفائض من اللقاحات ضد كورونا المتوفر لدى إسرائيل مع دول حليفة بعيدة. ورأى مندلبليت أن قراراً بهذه الأهمية لا يمكن اتخاذه من قبل رئيس الحكومة وحده، معتبراً في رسالة وجهها إلى مستشار الأمن القومي مئير بن شبات، أول من أمس الإثنين، أنه كان يتوجب على نتنياهو أن يستشير المجلس الوزاري حول خطة تشارك اللقاحات.
(أسوشيتد برس)

الصفدي لأشكنازي: لا بديل عن حلّ الدولتين

أكد نائب رئيس الوزراء، وزير الخارجية وشؤون المغتربين الأردني، أيمن الصفدي (الصورة)، أمس الثلاثاء، على ضرورة استئناف مفاوضات جادة بين الفلسطينيين والإسرائيليين لتحقيق السلام العادل والشامل، مشدداً خلال لقائه نظيره الإسرائيلي غابي أشكنازي على الجانب الأردني من جسر الملك حسين بين الضفة الغربية والأردن، على أن لا بديل لحل الدولتين. ولفت الصفدي إلى ضرورة وقف إسرائيل بناء المستوطنات وتوسعتها، وغيرها من الممارسات الاشرعية.
(العربي الجديد)

نيجيريا: قلق إعمي من موجات النزوح إلى النيجر

أعربت الأمم المتحدة، أمس الثلاثاء، عن قلقها من تصاعد أعمال العنف في شمال غربي نيجيريا، ما يدفع السكان إلى الفرار إلى منطقة مرادي الحدودية في النيجر. وقال المتحدث باسم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، بوريس تشيشيركوف، إن «أكثر من 7660 لاجئاً فرّوا من نيجيريا إلى مرادي هذا العام، كما نزح 3500 نيجيري داخل البلاد»، ناقلاً عن اللاجئين حدوث «عمليات قتل مروعة وخطف ونهب قرى».
(فرانس برس)

الصومال: «كتلة المرشحين» تهاجم فرماجو

اتهمت «كتلة المرشحين» الرئاسيين في الصومال، أمس الثلاثاء، الرئيس محمد عبد الله فرماجو (الصورة)، بعرقلة المفاوضات الجارية بينها وبين رئيس الحكومة محمد حسين روبلي، على خلفية دعوته رؤساء الأقاليم الفدرالية إلى اجتماع تشاوري غداً الخميس. وأعرب بيان للكتلة، عن الأسف لـ«قيام الرئيس فرماجو المنتهية ولايته بعرقلة المفاوضات»، محذراً من عواقب وخيمة في حال فشلها.
(الأناضول)

تنسيق سياسي ـ عسكري بين السودان ومصر

يواصل السودان ومصر التنسيق بشأن أزمة سد النهضة، فيما تم توقيع اتفاق للتعاون العسكري بينهما أمس

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

القاهرة ـ **العربي الجديد**

يسود حراك على أكثر من صعيد بين مصر والسودان، للتنسيق بشأن ملفات عدة تجمع البلدين. ويبدأ الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، زيارة إلى العاصمة السودانية الخرطوم، يوم السبت المقبل، هي الأولى من نوعها، منذ سقوط نظام الرئيس المعزول عمر البشير، في إبريل/ نيسان 2019، في حين أجرت وزيرة الخارجية السودانية، مريم الصادق المهدي، زيارة إلى القاهرة أمس، تزامناً مع توقيع اتفاق للتعاون العسكري بين البلدين في الخرطوم. ويناقش السيسي، طبقاً لصحيفة «السوداني» المحلية، خلال زيارته إلى السودان، مع كل من رئيس مجلس السيادة، عبد الفتاح البرهان، ورئيس الوزراء، عبد الله حمدوك، ملف المفاوضات المتعثرة حول سد النهضة الإثيوبي، والتوترات السودانية الإثيوبية على الحدود، فضلاً عن ملفات أمنية مشتركة بين القاهرة والخرطوم. وتلقى السيسي، أمس الثلاثاء في القاهرة، وزيرة الخارجية السودانية، مريم الصادق المهدي، التي أكدت في مؤتمر صحافي بعد الاجتماع، أرتياحها لرؤيته حول أهمية العلاقة السودانية المصرية. كما بحثت وزيرة الخارجية السودانية، أمس، مع نظيرها المصري، سامح شكري، خيارات البلدين تجاه إصرار إثيوبيا على الملء الثاني لسد النهضة في يوليو/ تموز المقبل. وأكد شكري والمهدي، في بيان مشترك عقب لقائهما، «أهمية التوصل لاتفاق قانوني ملزم حول ملء وتشغيل سد النهضة، بُحقق مصالح الدول الثلاث ويحفظ الحقوق المائية لمصر والسودان ويحد من أضرار هذا المشروع على دولتي المصب». وذكر الوزيران أن بلديهما «لديهما إرادة سياسية ورغبة جادة لتحقيق هذا الهدف»، وطالبا إثيوبيا «بإبداء حسن النية والانخراط في عملية تفاوضية فعّالة من أجل التوصل لهذا الاتفاق». وأعرب الوزيران عن قلقهما إزاء تعثر المفاوضات التي تمت برعاية الاتحاد الأفريقي، وشددا على أنّ تنفيذ إثيوبيا المرحلة الثانية من ملء سد النهضة بشكل أحادي «سيشكل تهديداً مباشراً للأمن المائي لمصر والسودان».

وأكد الوزيران تمسك البلدين بالمقترح الذي تقدم به السودان ودعمته مصر حول تطوير آلية التفاوض التي يرعاها الاتحاد الأفريقي من خلال تشكيل رباعية دولية تقودها وتسترها جمهورية الكونغو الديمقراطية بصفتها الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، وتشملا كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة للتوسط في المفاوضات. كذلك ناقش الطرفان، خلال المباحثات الثنائية، فرص تطوير التعاون في مجال الاستثمار والمجالات الاستراتيجية الأخرى. واستعرضت المهدي «الجهود المبذولة حالياً لتنفيذ استحقاقات اتفاق السلام في السودان، ومعالجة التحديات الاقتصادية والتخلص من أعباء المرحلة البائدة». وشدد الجانب المصري من جهته، على «وقوفه الكامل بجانب السودان، وتأييده الكامل لجهود الحكومة السودانية في كافة المحافل الدولية».

في هذه الأثناء، وقع رئيس أركان الجيش السوداني، الفريق محمد عثمان الحسين، ونظيره المصري، الفريق محمد فريد، أمس الثلاثاء، عقب محادثات عسكرية بينهما في الخرطوم، بدأت أول من أمس الإثنين، اتفاقاً للتعاون العسكري بين الجيشين.

وشدد فريد، عقب التوقيع، على أن بلاده «تسعى لترسيخ الروابط والعلاقات مع السودان في المجالات كافة، خصوصاً العسكرية والأمنية»، مشيراً إلى أن «السودان ومصر يواجهان تحديات مشتركة». كما أعرب عن «استعداد القاهرة لتلبية كل طلبات السودان في المجالات العسكرية كافة»، معتبراً أن مستوى التعاون العسكري مع السودان «غير مسبوق». من جانبه، قال الحسين إن «الهدف من الاتفاق هو تحقيق الأمن القومي للبلدين، لبناء قوات مسلحة مليئة بالتجارب والعلم».

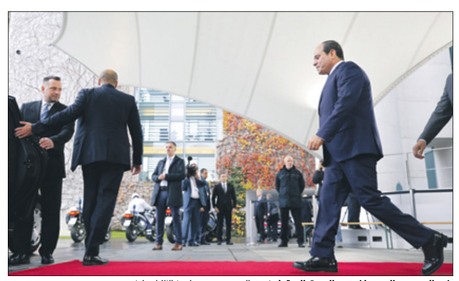

يزور السيسي السودان يوم السبت المقبل (عبد الحميد حوسباس/ الأناضول)

لقاحات إسرائيلية إلى قوة حفظ السلام بسيناء

سيناء ـ **محمود خليل**

كسرت الحكومة الإسرائيلية قرارها بعدم نقل لقاحات كورونا الفائضة لديها إلى أي دولة، من خلال بدء التحضيرات لنقل 2400 جرعة لقاح للقوة متعددة الجنسيات المتمركزة في سيناء، بعد طلب أميركي وُصف بأنه «غير عادي» تلقاه مسؤول بارز في وزارة الأمن الإسرائيلية، بينما كان التعليق الإسرائيلي على الموافقة على نقل المستشار الذي يعارض القرار الحكومي السابق، أن ذلك سيتم لمبررات أمنية وسياسية لا يمكن الإفصاح عنها، وفقاً لما جاء عبر قناة "ريشت كان" الإسرائيلية، بينما سيتم البدء في نقل اللقاحات عبر معبر نيتسانا الحدودي مع مصر، خلال الأيام القليلة المقبلة.

وقال مسؤول إسرائيلي للقناة إن تل أبيب ستوفر لقاحات «كوفيد-19» لأفراد قوات حفظ السلام الدولية في شبه جزيرة سيناء المصرية، وهي قوة متعددة الجنسيات مسؤولة عن حفظ السلام مع مصر، تقودها الولايات المتحدة، مضيفاً شرط عدم الكشف عن هويته، أنه سيتم توفير 2400 جرعة، لكنه لم يوضح شروط التسليم أو توقيته. من جهته، قال مسؤول في قوات حفظ السلام الدولية إنها طلبت لقاحات لتطعيم 1200 فرد وإنها على استعداد لدفع ثمنها، لكنها ما زالت تنتظر رداً إسرائيلياً. وبحسب القناة، فإن هذه الخطوة ستتم على الرغم من تجميد نقل اللقاحات إلى عدد من الدول بقرار حكومي بعد خلافات حول القرار، وكذلك بعد استفسارات طلبها المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية أفيحاي مندلبليت حول الخطوة. ووفقاً للقناة، تُتوقع نقل اللقاحات بعد مناقشات جرت لدى الجهات الأمنية والمختصة لوجود مبررات سياسية وأمنية لهذه الخطوة.

وكان رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو قد أعلن هذا الشهر أن الفائض من لقاحات «كوفيد-19» سيُمنح إلى دول أجنبية صديقة، لكن هذه المبادرة واجهت تحديات قانونية من داخل حكومته الائتلافية، ليتم الإعلان أخيراً عن إرسال لقاح للقوة الدولية العاملة في سيناء، ما طرح أسئلة حول خلفيات القرار، والأسباب الحقيقية لنقل اللقاحات بشكل فوري.

وقال باحث في شؤون سيناء لـ«العربي الجديد»، إن الاحتلال الإسرائيلي يعي جيداً أهمية استمرار وجود القوة الدولية في سيناء، لا سيما في ظل الحشد الإقليمي والدولي الذي فضّل عدم الكشف عن هويته لوجوده في سيناء، أن الولايات المتحدة طلبت نقل اللقاحات نظراً إلى قرب المسافة، فخلال ساعات تكون اللقاحات متوفرة في سيناء، عبر معبر العوجا (نيتسانا إسرائيلياً)، في حال تم نقله من أقرب مركز طبي إسرائيلي في منطقة النقب، جنوب الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأشار إلى أنها طلبت فعل ذلك أيضاً نظراً إلى أن اللقاحات المتوافرة إسرائيلياً هي المعتمدة أميركياً، في حين أن اللقاحات المتوافرة في مصر سواء كانت الروسية أو الصينية، غير معتمدة لدى الولايات المتحدة، ولا تقبل بتلقيح جنودها بهذه اللقاحات. ولفت إلى أنه على الرغم من عدم احتكاك هذه القوة العسكرية بالمدنيين المصريين، أو أي طرف آخر، إلا أن الولايات المتحدة تتخوّف من وصول الفيروس إلى أفرادها، ما يستدعي تحركاً عاجلاً لإمدادها باللقاحات، فيما كان طلب اللقاح صادراً من قيادة القوة الدولية، وهو الأمر الذي استجابت له وزارة الدفاع الأميركية، ووجهت وزارة الأمن الإسرائيلية لتنفيذه بشكل فوري.

يُشار إلى أنه تم نشر القوة متعددة الجنسيات، التي تضم أفراداً من 13 دولة، بموجب معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية المبرمة في عام 1979. وتتكوّن من مقر قيادة وثلاث كتائب مشاة، ولا يزيد مجموع أفرادها عن ألفي فرد.

إضاءة

تضاعف الإجراءات المتخذة في الأردن منذ تفشي كورونا، الصعوبات أمام العمل السياسي، على الرغم من ان التضييق على حرية التعبير سابق للجائحة، مع تعويل على تحسن الظروف بعد دعوة العاهل الثاني لإعادة النظر بقوانين الانتخاب والأحزاب

لا اهتمام بالشأن السياسي من الأردنيين (صلاح ملكاوي/الأناضول)

الأردن تحت حكم كورونا

مناخ معادٍ للعمل السياسي والحريات

انتقاد دولي
دانت المفوضة السامية لحقوق الإنسان ميشيل باشليه، الخميس الماضي، تضييق الخناق على حرية التعبير في الأردن، منتقدة القرارات الأخيرة بحق نقابة المعلمين، ومعتبرة ذلك خرقًا للالتزامات الأردن. كما طالبت الحكومة بالسماح بالعمل النقابي وفتح المجال أمام حرية التعبير.

عمّان ـ **انور الزيادات**

ألقت جائحة كورونا بظلالها على الأوضاع السياسية في الأردن ومناخ حرية التعبير، وعلى الرغم من أن التضييق سابق لتفشي الفيروس، إلا أن الإجراءات التي اتخذتها السلطات خلال الوباء ضاعفت الصعوبات أمام الأحزاب، فيما الانتخابات النيابية التي أجريت في 10 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، شهدت انتهاكات ومخالفات، بلغ بعضها حدّاً يعيب العملية الانتخابية برمتها، وفق «المركز الوطني الأردني لحقوق الإنسان». واتسمت الانتخابات بضعف المشاركة الشعبية إذ بلغت 29,90 في المائة حسب البيانات الصادرة عن الهيئة المستقلة للانتخاب، مقارنة بالانتخابات النيابية السابقة التي بلغت 36 في المائة، وهي نسبة تضعف من القناعة العامة بتمثيلية المجلس، واستقامة الحياة السياسية.

وحصل الأردن على علامة 3,8 من عشرة في مؤشر الديمقراطية للعام 2020، والموقع 118 من بين 167 دولة بينها 164 دولة عضوا في الأمم المتحدة، وفق تقرير الوحدة الاستخبارية في مجلة «إيكونومست» التي صنّفت الأردن كنظام سلطوي، على الرغم من وجود برلمان وقضاء وأحزاب ونقابات وانتخابات، وهبط الأردن حوالي ثلاثة أعشار الدرجة عن عام 2019.

ومن الطروحات الناقدة، وصف الأمين العام لأكبر الأحزاب الأردنية، حزب «جبهة العمل الإسلامي» مراد العضايلة، عام 2020 بأنه الأسوأ في مجالات الحريات العامة السياسية والنقابية في تاريخ الأردن منذ عهد الأحكام العرفية.

في المقابل، تعوّل النخبة السياسية الأردنية على تحسن الظروف بعد دعوة العاهل الأردني عبد الله الثاني، إلى ضرورة إعادة النظر في هذه القوانين، كقوانين الانتخاب والأحزاب والإدارة المحلية، ورسالته اللافتة في 17 فبراير/شباط الماضي إلى مدير المخابرات العامة اللواء احمد حسني، والتي شكلت وثيقة سياسية وتاريخية لإيضاح وتفسير دور دائرة المخابرات خلال العقود الماضية خارج سياق الوظيفة الأمنية المهنية، وربما ترسيم الحدود الفاصلة بين الأمني والاقتصادي والسياسي في الفترة المقبلة.

وحول أثر جائحة كورونا على المناخ السياسي خلال العام الماضي، يقول الأمين العام لحزب الشورى الأردني، فراس العبادي، في حديث لـ«العربي الجديد»، «إن جائحة كورونا والقرارات الحكومية المتعلقة بمواجهتها والبلاغات الصادرة في إطارها أثّرت كثيراً على العمل السياسي والحريات»، مضيفاً «لم تعد الأحزاب قادرة على إقامة أي فعاليات سياسية، وعقد أي اجتماعات، وحتى البيانات أصبحت مراقبة ولم تعد هناك مساحة واسعة لحرية التعبير، والقدرة على الحديث بسقف مرتفع حول الوضع الراهن محلياً أو الأوضاع في المنطقة». ويوجّه العبادي نقده مباشرة إلى وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية،

> لم تعد الأحزاب قادرة على إقامة أي فعاليات سياسية

وجهات أخرى لم يسمها، معتبراً أن عمل الأحزاب أصبح أقرب إلى عمل الجمعيات الخيرية، وأن المواطن ينظر إلى الحزب كجمعية مطلوب منها توزيع الطرود الخيرية لا العمل السياسي، بسبب التحجيم الحكومي لدور الأحزاب. ويطالب بأن تُعامل الأحزاب كمجلس النواب في جرْئية الحرية، ومناقشة القضايا العامة، وليس بتسليط سيف العقوبات عليها، مشدداً على أن من حق الأحزاب المشاركة تقديم مواقفها في مختلف القضايا، وليس توجيه مخاطبات لها بمنع التجمّعات واللقاءات.

ويوضح الأمين العام للحزب أن التضييق سابق على جائحة كورونا، لكن الإجراءات الحكومية التي رافقت الجائحة ضاعفت الصعوبات التي تواجهها الأحزاب، معتبراً أن نتائج الانتخابات البرلمانية ترسم بوضوح معاناة الأحزاب ومناخ العمل السياسي خلال الفترة الأخيرة، فالأحزاب، وهي الأساس الحقيقي للعمل السياسي، فشلت في الوصول إلى مجلس النواب إذ تم استثناء حزبين وهما «جبهة العمل الإسلامي» وحزب «الوسط»، ويرى أن وصول 5 نواب من «جبهة العمل الإسلامي» ذات الامتداد الجغرافي الواسع والعمل الطويل في الجانب السياسي يكشف عن فشل، لا نجاح، معتبراً أن المناخ غير ملائم للعمل السياسي في البلاد، ودليل على فشل الإجراءات الحكومية وليس مؤشراً على ضعف الأحزاب.

بدوره، يقول مؤسس مركز حرية الصحافيين والكتاب الصحافي نضال منصور، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن أوامر الدفاع وقوانين الدفاع التي صدرت منذ مارس/ آذار 2020 وحتى الآن يجب أن تكون خاضعة لمعايير حقوق الإنسان، ومنسقة مع القانون، وأن تستند إلى أدلة علمية، وأن تخضع للرقابة والمراجعة، خصوصاً في ظل إصدار تدابير استثنائية تقيّد بعض الحقوق. ووفق منصور، فإن أوامر الدفاع قيّدت الكثير من الحقوق، منها حق التنقل، حق التعليم، حق التعبير، والكثير من الحقوق الأخرى، ويرى أن هذه التدابير يجب أن تخضع إلى سياق قانوني، مشيراً إلى أن قوانين وأوامر الدفاع لا تتسق مع المعايير الحقوقية المحلية والدولية. ويلفت إلى بعض أوامر الدفاع شكّلت أداة تقييد وضغط على حرية التعبير، حينما استخدمت بعض الألفاظ غير المضبطة، مما ساهم في زيادة مراقبة الناس لأنفسهم، حتى لا يفهم ما يكتب أو يقال بأنه ترويج للجمهور.

وتحظر الفقرة 2 من المادة 2 من أمر الدفاع رقم 8 الصادر في 15 إبريل/نيسان 2020 بموجب حالة الطوارئ الأردنية «نشر أو إعادة نشر أو تداول أي أخبار عن الوباء من شأنها ترويع الناس أو إثارة الهلع بينهم عبر وسائل الإعلام أو الاتصال أو وسائل التواصل الاجتماعي»، وتصل العقوبات إلى السجن ثلاث سنوات وغرامة 3 آلاف دينار أردني (4230 دولاراً)، أو كليهما.

ومن خلال تجربته الطويلة في حقل الحريات، يقول منصور إن الحكومة لا تحتاج لأوامر الدفاع، فالقوانين والبيئة التشريعية كلها غير حاضنة لحرية التعبير، فمنظومة التشريعات الأردنية كقوانين العقوبات، والجرائم الإلكترونية، ومكافحة الإرهاب، ومنع الجرائم، وأمن الدولة، ليست داعمة لحرية التعبير وتستخدم كأداة للتقييد بدل التنظيم.

ويعبّر نشطاء حقوق الإنسان في الأردن عن مخاوفهم من تنامي وتزايد التضييق على الحريات العامة، في ظل قانون الدفاع وأوامره، ويستشهدون بتزايد ما يسمونهم «معتقلي الرأي»، إذ تشير صفحة لجنة متابعة معتقلي الرأي إلى 46 اسماً صدرت بحق بعضهم أحكام قضائية، وآخرون موقوفون من دون محاكمة وفق إحصاء يوم 26 فبراير/شباط الماضي.

متابعة

اليمن: عقوبات على قياديَين حوثيين واستهداف السعودية متواصل

فرضت الولايات المتحدة، أمس الثلاثاء، عقوبات على قياديين في جماعة الحوثيين، في الوقت الذي واصلت فيه الأخيرة استهداف السعودية

عدن ـ **العربي الجديد**

في الوقت الذي تتواصل فيه التحركات، ولا سيما الأميركية، لإيجاد حل سياسي للأزمة اليمنية، فرضت واشنطن، أمس، عقوبات على اثنين من القيادات العسكرية في جماعة الحوثيين، متهمة إياهما بـ«التخطيط لهجمات» ضد مدنيين ودول مجاورة وسفن تجارية. ويأتي ذلك بعد يوم من مطالبة وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، أول من أمس الإثنين، الجماعة بوقف هجوم مأرب كمقدمة لإنهاء الحرب، فيما يواصل الحوثيون تصعيدهم العسكري، إن من خلال مضيهم في معركة مأرب، شرقي البلاد، أو بالاستهداف المتواصل للسعودية.

وقالت وزارة الخزانة الأميركية في بيان، أمس الثلاثاء، إنها أدرجت على القائمة السوداء منصور السعدي، رئيس أركان القوات البحرية في جماعة الحوثيين، المتهم باستهداف حركة الملاحة في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، وأحمد علي أحسن الحمزي، قائد القوات الجوية وقوات الدفاع الجوي اليمنية المتحالفة مع الحوثيين، المتهم بالوقوف وراء الهجمات الأخيرة المكثفة بالصواريخ البالستية والطائرات المسيرة بدون طيار، ولا سيما باتجاه السعودية. وبحسب الوزارة «ترمي نشاطاتهما (الحمزي والسعدي) إلى تشجيع نوايا النظام الإيراني المزعزعة للاستقرار والتي تؤجج النزاع اليمني». وقال مدير مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في وزارة الخزانة الأميركية أندريا جاكي، في البيان: «تدين الولايات المتحدة تدمير المقاتلين الحوثيين اللذين ورد ذكرهما المواقع المدنية. إن هذين الشخصين يقودان القوات التي تزيد من تفاقم الأزمة الإنسانية في اليمن».

ويأتي فرض هذه العقوبات بعدما قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية نيد برايس، مساء أول من أمس الإثنين، إنّ الولايات المتحدة تدرس اتخاذ خطوات إضافية لتعزيز مساءلة قيادة «الحوثيين»، وإن سلوك قادة الجماعة «يجب أن يتغيّر لإحراز تقدم في تحقيق السلام».

في غضون ذلك، يواصل المبعوث الأميركي إلى اليمن تيموثي ليندركينغ جولته في المنطقة، وحط أمس في العاصمة القطرية الدوحة، حيث بحث مع نائب رئيس الوزراء، وزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، تطورات الأزمة اليمنية. وقال بيان لوزارة الخارجية القطرية إن وزير الخارجية القطري جدد خلال الاجتماع مع ليندركينغ «التأكيد على أنّ السبيل الوحيد لحل الأزمة اليمنية هو التفاوض بين اليمنيين بموجب مخرجات الحوار الوطني والمبادرة الخليجية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة»، مشدداً على «موقف قطر الثابت من وحدة اليمن وسلامة أراضيه».

في الأثناء، واصلت جماعة «الحوثيين» هجماتها ضد السعودية باستخدام الطائرات المسيرة والصواريخ البالستية والمقذوفات. وأعلنت الرياض، فجر أمس الثلاثاء، إصابة 5 مدنيين جراء سقوط مقذوف أطلقه الحوثيون على منطقة جازان، جنوب غربي البلاد، قبل أن يعود «التحالف العربي» بقيادة السعودية ويعلن، مساء أمس، تدمير طائرة مسيرة أطلقها الحوثيون صوب المنطقة الجنوبية للمملكة. من جهته، قال المتحدث باسم قوات أنصار الله يحيى سريع، في تغريدة على «تويتر»، إن «سلاح الجو المسير استهدف مرابض الطائرات الحربية في مطار أبها الدولي بطائرة من نوع قاصف كي 2، وكانت الإصابة دقيقة».

> مباحثات قطرية أميركية حول تطورات الأزمة اليمنية

خلال تشييع مقاتلين حوثيين قضوا في مأرب (محمد حمود/Getty)

ويشان هجوم فجر الثلاثاء، أفاد المتحدث باسم مديرية الدفاع المدني بمنطقة جازان محمد الغامدي بأنّ «المقذوف سقط في أحد الشوارع العامة، ما أسفر عن إصابة 5 مدنيين بجروح متوسطة، 3 منهم سعوديون، واثنان من الجنسية اليمنية». ودانت كل من أميركا والأردن ومصر والبحرين ومنظمة التعاون الإسلامي الهجوم الذي استهدف جازان.

في غضون ذلك، فشلت التحركات الإنسانية لانتشال جثث عشرات من المقاتلين الذين سقطوا في مناطق التماس بجبهات القتال في محافظة مأرب النفطية. وتداول ناشطون يمنيون، أمس الثلاثاء، معلومات حول وجود وساطات قبلية بين الحوثيين والقوات الحكومية لتبادل جثامين القتلى، لكن القيادي الحوثي المعيّن محافظاً لذمار، محمد البخيتي، نفى صحة ذلك.

ميدانياً، هدأت وتيرة المعارك لليوم الثاني على التوالي أمس، مع استمرار الغارات الجوية التي تستهدف مقاتلي الجماعة التي تحاول الترتيب لهجوم جديد على مدينة مأرب. وتحدثت وسائل إعلام تابعة للجماعة عن شن «التحالف العربي» بقيادة السعودية 6 غارات قالت إنها استهدفت وادي ذنّه والهيال والصوابين، وهي أماكن سابقة لتجمعات نزوح تم هجرها. بدورها، قالت قناة «المسيرة» الناطقة بلسان الحوثيين، إن مقاتلات التحالف شنت 9 غارات على صرواح ومدغل، غربي مأرب.

تقرير

إعادة النازحين العراقيين

الحكومة تعول على زعماء العشائر لدفع المصالحة

توجّه الحكومة العراقية انظارها نحو زعماء العشائر من أجل المساهمة في عملية إعادة النازحين إلى مدنهم وقراهم، والذين لم يتمكنوا من القيام بهذا الأمر، خوفاً من الأخذ بالثأر

بغداد ـ **سلام الجاف**

تعوّل الحكومة العراقية، على الدور الذي يمكن أن يلعبه زعماء العشائر في مناطق شمال وغرب ووسط البلاد فيما يتعلق بحسم ملف النزوح، وذلك من خلال الاستفادة من تأثير زعماء القبائل، للمساهمة في إعادة ما تبقى من النازحين العراقيين الذين يقطنون المخيمات منذ سنوات.

وتواجه الحكومة عقبات غير تلك المتعلقة بسيطرة الفصائل المسلحة على بلدات محررة، وترفض الانسحاب منها وإعادة أهلها. إذ إن مهمة إعادة عشرات الآف النازحين إلى مناطقهم الأصلية تتعثر أيضاً في محافظات عدة، مثل الأنبار وصلاح الدين، بسبب مشاكل عشائرية. ويتّهم أفراد من العائلات النازحة بجرائم نفذها تنظيم «داعش» ضد عائلات، أو عشائر أخرى، ما جعلهم يوضعون في خانة أزمات الثأر العشائري، التي تحتم عقوبات، من بينها النفي من المنطقة، ومنع عودة أقارب المتورط مع «داعش» في الجرائم التي نُفذت خلال فترة سيطرته على مدن شمال وغربي العراق.

وشهدت الفترة الماضية عدداً من حالات القتل من أفراد لأسر عادت إلى مناطق سكنها، على يد عائلات أو عشائر أخرى بدافع الأخذ بالثأر عن الذين قتلهم التنظيم في الفترة السابقة. وقد عرقل هذا الأمر جهود وزارة الهجرة العراقية لإتمام عملية إغلاق عدد من المخيمات في البلاد، وإجراء عمليات دمج فيما بينها، لأسر تعذرت عملية إعادتها إلى منازلها بفعل مشاكل وخلافات عشائرية.

أولوية حكومية

وأكدت وزيرة الهجرة العراقية إيفان فائق جابرو، خلال حضورها مؤتمراً للصلح العشائري في محافظة الأنبار غربي البلاد السبت الماضي، أن إعادة النازحين تمثل أولوية مطلقة للحكومة. وأوضحت أن «السلطات ستعمل على دعم الحوارات العشائرية للمساهمة في العودة الكاملة لتلك الأسر». ووفقاً للمسؤولة العراقية فإنه «سيتم في المشاكل ذات البعد العشائري في ملف النازحين إشراك شيوخ العشائر في جهود الحكومة من أجل حلها»، معتبرة أن مناطق العراق المحررة بحاجة ماسة إلى السلام.

وحول تصريحات الوزيرة، قال العقيد في مديرية شؤون العشائر في وزارة الداخلية العراقية ببغداد أحمد الربيعي، لـ«العربي الجديد»، إن «إشراك زعماء العشائر والقبائل، والتوجه إلى حل الخلافات بشكل اجتماعي، أسهم في إعادة عشرات العائلات لغاية الآن إلى مناطقها، وذلك انطلاقاً من عدم الأخذ بجريرة الغير والا تزر وازرة وزر أخرى». وأضاف أن «تورط أفراد من تلك العائلات بتنظيم (داعش) لا يعني أن كل العائلة متورطة، فهناك عمليات تبرؤ جماعي لكثير من العائلات التي تورط أبناء فيها (بالتنظيم)، كما أن القانون العراقي رقم 111 لسنة 1968 واضح فيما يتعلق بعدم الأخذ بجريرة الغير». واعتبر أن التوجه الحكومي نحو شيوخ العشائر أسهم في حلحلة الأزمة، خصوصاً أن التوجه العام هو تقليل عدد النازحين في البلاد إلى أقل حد ممكن، قبل إجراء الانتخابات، التي حددت الحكومة العراقية لها موعداً في السادس من يونيو/ حزيران المقبل.

وقال رئيس لجنة الهجرة والمهجرين في البرلمان العراقي، رعد الدهلكي، لـ«العربي الجديد»، إن «التوجه الجديد لحكومة مصطفى الكاظمي، في إشراك العشائر بجهود المصالحة لإعادة النازحين يعتبر خطوة مهمة، كان ينبغي أن تقوم بها منذ فترة». وأضاف أن «شيوخ العشائر مطالبون بتهدئة الأوضاع من أجل فتح الآفاق لعودة النازحين دون خوف على مصير العائدين»، متحدثاً عن تراجع أعداد النازحين في البلاد بنسب كبيرة. وفسّر الدهلكي إصرار بعض النازحين على البقاء في المخيمات بـ «غياب الضمانات لأمنهم في حال عودتهم»، متوقعاً أن يساهم تدخل العشائر لتهدئة الأوضاع في تقليص أعداد النازحين بنسبة كبيرة. ولفت إلى أن نجاح مهمة الصلح مع العشائر سيسهم في تعزيز المطالبة بإعادة النازحين إلى المدن التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة، مثل جرف الصخر وغيرها.

> وزيرة الهجرة: إعادة النازحين أولوية مطلقة للحكومة

> توجه لتقليص عدد النازحين إلى أقل حد ممكن قبل الانتخابات

آمال ومخاوف

من جانبه، أكد العضو السابق في لجنة شؤون المصالحة في البرلمان العراقي عدنان الدنبوس، وجود توجه جديد لحكومة الكاظمي للاستعانة بزعماء العشائر لحل المشكلة المتعلقة بالنازحين. وقال، في حديث لـ«العربي الجديد»: «حتى الآن يمكن القول إذا لم يصطدم زعماء العشائر بإرادات خارجية ومليشياوية في بعض المناطق فإن مساعيهم ستكون موفقة في مهمة إعادة النازحين»، مستدركاً «لكن في بعض المناطق لم يتمكن السكان من العودة بسبب إرادات خارجية، وتدخلات غير منطقية في الشأن العراقي». واعتبر أن «شيوخ العشائر لا يمتلكون سلطة تنفيذية، بل لديهم تأثير اجتماعي على الناس، وإذا اتفقت الحكومة معهم، فإن الأمور ستسير بالاتجاه الصحيح، ويتبدد الخوف لدى العائدين إلى منازلهم من حصول عمليات ثأر».

وحول التوجه الحكومي الجديد، قال الخبير بالشأن العراقي محمد التميمي إن «لجوء الحكومة، ولاسيما وزارتي الهجرة والداخلية، إلى زعماء العشائر، لتهيئة الأجواء من أجل عودة النازحين الذين تلتف حولهم مشاكل العشيرة والثأر، قد يكون أحد وجوه ضعف الدولة، التي لم تضمن أن يوفر القانون ولا القوات الأمنية الحماية لتلك العوائل في حال عودتها». وأضاف التميمي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «إغلاق ملف النازحين يبقى أحد مطالب الأمم المتحدة في ملف إجراء الانتخابات المقبلة والنزيهة، وإعادة تطبيع الأوضاع في المدن المحررة، إلى ما كانت عليه سابقاً. ورغم أن ملف الخلافات العشائرية لا يحمل أي بعد طائفي أو توجه لمليشيات مسلحة، لكون الخلاف محصوراً داخل نطاق عشائري بحت، فإن إغلاقه بات ضرورة للحكومة».

شرق غرب

رئيس الأركان السعودي في بغداد

أجرى رئيس هيئة أركان الجيش السعودي، الفريق الركن فياض بن حامد الرويلي، أمس الثلاثاء، مباحثات مع عدد من المسؤولين العراقيين في بغداد، ركزت على التعاون الأمني وضبط الحدود المشتركة. والتقى الرويلي فور وصوله وزير الدفاع العراقي جمعة عناد. وقال نائب في لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي، لـ«العربي الجديد»، إن الرياض قلقة من انتشار الفصائل المسلحة الحليفة لإيران في مناطق حدودية معها.
(العربي الجديد)

السفير الفرنسي في الجزائر: المصالحة لا إنكار ولا توبة

قال السفير الفرنسي في الجزائر فرانسوا غويبيت في مقابلة مع صحيفة «ليكسبريسيون» الجزائرية، أمس الثلاثاء، إن مصالحة الذاكرة بين باريس والجزائر يجب أن تكون جزءاً من اعتراف متبادل «لا إنكار ولا توبة». وعن التقرير الأخير للمؤرخ الفرنسي بنجامين ستورا، قال غويبت «إن حواراً بين بلدينا يمكن أن يثمر تدابير رمزية وأعمالاً ملموسة تجسد هذه الرغبة الجديدة في المصالحة بين الشعبين».
(فرانس برس)

الغنوشي يلتقي الطبوبي وماجول: الحل عبر الحوار

أكد رئيس مجلس البرلمان التونسي رئيس حركة «النهضة» راشد الغنوشي، ورئيس منظمة رجال الأعمال سمير ماجول، والأمين العام للاتحاد العام للتونسي للشغل نور الدين الطبوبي، بعد اجتماعهم مساء الإثنين، ضرورة تكثيف العمل من أجل إخراج البلاد سريعاً من هذه الأزمة السياسية. وأكد المستشار الخاص لرئيس «النهضة» سامي الطريقي، لـ«العربي الجديد» أن اللقاء كان إيجابياً وانتهى إلى أن لا حل إلا بالحوار.
(العربي الجديد)

يسعى الديمقراطيون لطيّ صفحة ادّعاءات الرئيس السابق دونالد ترامب، حول «التزوير وسرقة الانتخابات»، عبر اجراء إصلاح انتخابي شامل، يسمح برفع نسب الاقتراع، فضلاً عن ترسيم مقاطعات الكونغرس

الإصلاح الانتخابي في أميركا
محاولة ديمقراطية لحماية نُظم الاقتراع

واشنطن ـ **العربي الجديد**

انشغلت الولايات المتحدة في الأشهر الماضية بملفات عدة، مثل عنصرية رجال الشرطة في قضية جورج فلويد، وتفشي وباء كورونا وانعكاساته الاقتصادية، والانقسام العميق الذي خلّفته الانتخابات الرئاسية، وصولاً إلى اقتحام أنصار الرئيس السابق دونالد ترامب مقرّ الكونغرس. وعلى الرغم من انشغال الإدارة الأميركية بقيادة جو بايدن لاحقاً، في معالجة ملفات العنصرية والوحدة والموازنة في إدارة بايدن، اتخاذ خطوة تهدف لإصلاح النظام الانتخابي، مع بدء الكونغرس مناقشة أكبر إصلاح لقانون الانتخابات الأميركي منذ عقود. ويستند الديمقراطيون إلى الإصلاح الذي أجرته ولاية فلوريدا، عام 2001، بعد الانتخابات الرئاسية التي جرت عام 2000 بين الجمهوري جورج بوش الابن والديمقراطي آل غور. وكان الإرباك واضحاً في عملية فرز الأصوات، التي أدت لاحقاً إلى إعادة الفرز يدوياً، ثم اللجوء إلى المحكمة العليا لحسم فوز بوش الابن.

وينطلق الحزب في مشروعه من الأحداث السلبية التي رافقت الانتخابات الرئاسية الأخيرة في 3 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، تحديداً إعلان ترامب الحرب على نظام التصويت المبكر وعبر البريد، في الصيف الماضي، والتي وضعها في سياق «مؤامرة ديمقراطية لإسقاطه»، ثم حديثه عن التزوير وسرقة الفوز منه. وحاول ترامب استغلال ذلك عبر إلقاء الضوء على التنافس الشديد في الولايات المتأرجحة، خصوصاً في ميشيغن وجورجيا وكارولاينا الشمالية وويسكونسن وأوهايو، للإيحاء بسلب الانتصار منه. واعتبر الرئيس السابق أن النتائج غير صحيحة، مؤججاً الغضب بين أنصاره إلى حدّ اقتحام الكونغرس في 6 يناير/كانون الثاني الماضي. وبعد الاقتحام بدأت المؤسسات الأميركية هجمة مرتدة، بدءاً من محاسبة المهاجمين، مروراً بتشديد القوانين المتعلقة بالبيض الأميركي المتطرف، وصولاً إلى محاكمة ترامب نفسه، ليُصبح أول رئيس في تاريخ البلاد يُحاكم بتهمة العزل مرتين في ولاية واحدة، رغم تبرئته في المرتين، وهو ما شجّع على الدعوة لإجراء إصلاحات انتخابية، تمنع ترامب نفسه وأنصاره من تكرار مقولة «فزنا في انتخابات 2020 لكن الديمقراطيين سرقوها».

في السياق، أبدت إدارة بايدن مساعي الديمقراطيين لإصلاح أحكام النظام الانتخابي وتسليم عملية تقسيم دوائر الكونغرس إلى هيئات مستقلة، مدليةً بذلك بدلوها في معركة سياسية من المرجح أن تهيمن على واشنطن لسنوات مقبلة. وذكر مكتب الإدارة والموازنة في إدارة بايدن، مساء أول من أمس الاثنين، أن الولايات المتحدة تواجه «اعتداء غير مسبوق على ديمقراطيتنا، ومحاولة لم نشهدها من قبل لتجاهل إرادة الشعب وتقويضها وتبديدها. كما تواجه هجوماً عدوانياً جديداً على حقوق التصويت يحدث الآن في مختلف أنحاء البلاد».

ومن المقرر أن يتطرقّ مشروع قانون الديمقراطيين، المكوّن من 791 صفحة، إلى كل جوانب العملية الانتخابية، من أجل «التغلب على العقبات التي تحول دون التصويت، وتحدّ من التلاعب الحزبي في تقسيم الدوائر وتقليص حجم الأموال الضخمة الممنوحة للمرشحين، والكشف عن مصادر الأموال والمتبرعين المجهولين، فضلاً عن إعداد التقارير من أجل الإعلانات السياسية عبر الإنترنت، وتخصيص مليارَي دولار تقريباً لتحديث البنية التحتية للانتخابات». ويقترح الديمقراطيون إتاحة التصويت المبكر والتسجيل في اليوم نفسه، فضلاً عن إلزام الرؤساء المستقبليين بالكشف عن إقراراتهم الضريبية، وهو ما رفضه ترامب سابقاً.

ويريد الديمقراطيون، وفقاً لطرحهم، تسهيل اقتراع الناخبين قدر الإمكان، بينما يعتبر الجمهوريون أن الأمر مرتبط بارتفاع نسبة الإقبال بين ناخبي الأقليات لصالح الحزب الديمقراطي. مع ذلك، فإن تمرير مشروع القانون بحدّ ذاته سيكون صعباً، ومع أن الديمقراطيين سينجحون في تمريره في مجلس النواب، مساء اليوم الأربعاء، إلا أن الأمور ستكون أصعب في مجلس الشيوخ، المنقسم بين 50 جمهورياً و50 ديمقراطياً. ومع أن بعض التشريعات لا تتطلّب سوى 51 صوتاً لتمريره في المجلس، إلا أن قانون الإصلاح الانتخابي يحتاج إلى 60 صوتاً. وهنا يعتبر مراقبون أن من الصعب إقناع 10 شيوخ جمهوريين بالتصويت للإصلاح الديمقراطي.

وسبق أن قال الجمهوريون إن مشروع القانون يجرّد الولايات من سلطاتها، ويزيد المخاوف من حدوث تلاعب وبطالبون بإجراءات لفرض قيود على الانتخابات. في المقابل، يسعى الديمقراطيون لتوسيع إمكانيات المشاركة في الاقتراع من خلال التصويت المبكر والتصويت عن طريق البريد، وتدابير أخرى، بل ازدادت هذه المساعي مع تفشي وباء كورونا. مع العلم أن ترامب اقترع يوم الأحد الماضي، في أول خطبة عامة يلقيها منذ هزيمته الرئاسية، في تصويت الغائبين، فضلاً عن تحديد الأيام التي يمكن للأميركيين التصويت فيها. وتلوح في الأفق أيضاً بوادر معركة على إعادة تقسيم خريطة الدوائر الانتخابية. وفي العديد من الولايات تقود المجالس التشريعية المحلية هذه العملية، وأغلبها يسيطر عليه الجمهوريون. وجرت العادة أن تعيد المجالس التشريعية رسم حدود الدوائر بما يسهم في فوز حزبها بعدد أكبر من الأصوات في الانتخابات، وبما يقلص في بعض الأحيان من أثر أصوات الناخبين من أصول أفريقية. ويقضي مشروع القانون المقترح في مجلس النواب بنقل هذه السلطة إلى هيئات، قال الجمهوريون إنها لن تكون مسؤولة أمام المواطنين في ولاياتهم.

> يسعى الجمهوريون إلى الحدّ من التصويت في ولاية جورجيا
>
> يرفض ترامب الإصلاح الديمقراطي ودعا لإسقاطه لأنه «كارثة»

ومن شأن إعادة رسم مقاطعات الكونغرس في الولايات الأميركية، أن تكبح عودة منتصرة محتملة للجمهوريين في الانتخابات النصفية في أواخر عام 2022. مع العلم أن رسم هذه المقاطعات من صلاحية الهيئات التشريعية في الولايات وهي هيئات يسيطر عليها الجمهوريون، لكن الديمقراطيين يطرحون منح مسألة رسم المقاطعات لهيئات مستقلة. ويعتبر الحزب الديمقراطي أن رسم فريق حزبي للمقاطعات ينتهك بند الناخبين. ويستعينون في ذلك بالمؤتمر الدستوري لعام 1787، المنعقد في فيلادلفيا. بنسلفانيا، والذي استقرّ فيه المشاركون على شكل المجمع الانتخابي وعدد مندوبيه، بطريقة محددة من الهيئة التشريعية في كل ولاية.

وباشر الديمقراطيون حملة مؤيدة للقانون المقترح في الكونغرس، فاعتبر رئيس مشروعه «الحكم الرشيد» فريد فيرتهايمر، أن «التصويت هو في صلب نظامنا الديمقراطي، وهنا يتوجب القتال»، أما النائب الديمقراطي من ولاية ماريلاند، جن ساربنز، الذي رعى مشروع القانون، قال: إن «هذه الإصلاحات ليست مثيرة للجدل، والعديد منها مستقاة من توصيات اللجان المكونة من الحزبين الديمقراطي والجمهوري». لكن النائب الجمهوري من أوكلاهوما توم كول، وصف مشروع القانون بـ«السيئ» لأنه يعتمد معياراً واحداً في كل الولايات، بدلاً من تركها تجري بالطريقة التقليدية. في المقابل، اعتبر المدّعي العام السابق لولاية فيرجينيا كين كوتشينيلي، الذي كان مسؤولاً في وزارة الأمن الداخلي في إدارة ترامب، أن «القابدة الديمقراطية مستعدة للتضحية بأعضائها لتمرير تشريعات جذرية، إنها وقود للمدافع لا تهتم به (رئيسة مجلس النواب) نانسي بيلوسي». وباشر كوتشينيلي حملة بلغت قيمتها 5 ملايين دولار للضغط على مشروع القانون.

بدورها، ذكرت ستاسيي أبرامز، التي خسرت بفارق ضئيل محاولتها في جورجيا عام 2018 لتصبح أول امرأة سوداء حاكمة في تاريخ الولايات المتحدة: «ركزت القوى المناهضة للديمقراطية في الحزب الجمهوري طاقتها على الترويج لإجراءات تقييد الناخبين غير المبررة والمكلفة».

ولم يترك ترامب مشروع القانون المطروح من دون تعليق، فاعتبر في ختام الملتقى السنوي للمحافظين الأميركيين «مؤتمر العمل السياسي المحافظ»، في أورلاندو ـ فلوريدا، يوم الأحد الماضي أن «مشروع القانون كارثة ولا يمكن السماح بمروره». واعتبر منظم الملتقى، مات شلاب أنه «إذا كان بإمكان الحضور خلال الحالي فعل شيء ما، فهو وقف الاستيلاء غير الدستوري على السلطة. وما رأيناه في الانتخابات في غضون ذلك، يقوم الجمهوريون بمعركة من نوع آخر، انطلاقاً من ولاية جورجيا، التي خذلت ترامب. فقد وافقت لجنة الأخلاقيات في مجلس شيوخ الولاية على مشروع قانون مدعوم من الجمهوريين، من شأنه أن يحدد من يمكنه التصويت غيابياً في جورجيا لمن يبلغون سن الـ65 وما فوق، بالإضافة إلى الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والناخبين الذين سيكونون بعيدين عن دائرتهم في يوم الانتخابات. ومن شأن هذا القانون أن يلغي التصويت الغيابي من دون عذر. واعتبر الجمهوريون إن هذا الإجراء ضروري لـ«استعادة ثقة الجمهور في الانتخابات»، في تكرار للازمة «التزوير الانتخابي» الذي يدّعيه ترامب وفريقه. أما ديمقراطيو جورجيا، فراوا أن القانون الجديد سيعزّز «أكاذيب ترامب وسيؤثر بشكل غير متناسب على الناخبين من أصول أفريقية». وأشارت النائبة الديمقراطية رينيتا شانون إلى أنه «من الواضح بشكل مثير للشفقة أنه عندما خسر ترامب انتخابات نوفمبر وقلبت جورجيا السبيطرة على مجلس الشيوخ الأميركي لديمقراطيين، تلقى الجمهوريون رسالة مفادها أنهم كانوا في دائرة الموت السياسي». واعتبرت أنهم «الآن يفعلون كل ما في وسعهم لإسكات أصوات الناخبين السود على وجه التحديد، لأنهم دعموا المكاسب الديمقراطية». وتجمّع عشرات المتظاهرين خارج مبنى «كابيتول» ولاية جورجيا مساء الاثنين، للاعتراض على مشروع القانون وهتفوا «لا لقمع الناخبين» و«أحموا التصويت».

ادلت بصوتها في لوس انجليس، 3 نوفمبر 2020 (إرفان خان/Getty)

إضاءة

تحريك دعوى ضد النظام السوري في فرنسا

بعد نحو أسبوع على إصدار المحكمة العليا في ولاية كوبلنز الألمانية، حكماً بالسجن 4 سنوات ونصف العام على عنصر المخابرات السابق بالنظام السوري إياد الغريب، لإدانته بـ«التواطؤ في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية»، أعلنت ثلاث منظمات غير حكومية، أنها قدّمت شكوى أمام محكمة باريس بشأن «جرائم ضد الإنسانية» و«جرائم حرب» مرتبطة بهجمات كيميائية في سورية عام 2013 منسوبة إلى نظام بشار الأسد.

وقدّم «المركز السوري للإعلام وحرية التعبير» و«أوبن سوسايتي جاستيس إينيشتف» و«الأرشيف السوري» هذه الشكوى أول من أمس الاثنين، من أجل التحقيق في هجمات غاز السارين التي وقعت في أغسطس/آب 2013 في مدينة دوما والغوطة الشرقية قرب العاصمة السورية دمشق. ووفقاً للولايات المتحدة، فقد قُتل أكثر من 1400 شخص في هذه الهجمات. ويجب أن تسمح هذه الشكوى، والتي تستند إلى العديد من الشهادات والأدلة الموثقة من بينها صور ومقاطع فيديو، بـ«تحديد مسؤولية الأشخاص الذين أمروا بهذه الهجمات والذين نفذوها»، حسبما أوضحت المنظمات غير الحكومية. التي أكدت إجراءها «تحليلاً للتسلسل القيادي العسكري السوري».

وقال مؤسس ومدير «الأرشيف السوري» هادي الخطيب: «جمعنا أدلة كثيرة تحدد من المسؤول عن هذه الهجمات في دوما والغوطة الشرقية والتي ما زال الناجون يعانون من آثارها المرعبة». وأضاف أن النظام «لم يكن شفافاً بشأن إنتاجه للأسلحة الكيميائية واستخدامها وتخزينها، ويجب أن يُحاسب». من جانبه قال مدير «المركز السوري للإعلام وحرية التعبير» مازن درويش، إنه «بالإضافة إلى التحقيق في هذه الجرائم، يجب على الدول التعاون من أجل إنشاء محكمة دولية خاصة لمحاكمة الجناة». وكشف أنه يتوقع رفع دعوى قضائية أخرى في السويد خلال الشهر المقبلة.

وكانت المنظمات غير الحكومية الثلاث تقدمت بشكوى في أكتوبر/تشرين الأول الماضي إلى مكتب المدعي العام الفيدرالي الألماني للتحقيق في هجمات عام 2013، وكانت تتعلق أيضاً بهجوم بغاز السارين في إبريل/نيسان 2017 في خان شيخون، بين دمشق وحلب. وبعد هجمات العام 2013، تعهد النظام السوري تفكيك مخزونه من الأسلحة الكيميائية، لكن وفقاً لتقرير صادر عن «أوبن سوسايتي جاستيس إينيشتف» و«الأرشيف السوري»، فإن لدى النظام السوري برنامج أسلحة كيميائية «ما زال نشطاً»، وأن دمشق تستخدم «حيلاً» لخداع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الهيئة المكلفة تفكيك ترسانة الأسلحة الكيميائية السورية.

(رويترز، فرانس برس)

السعودية

شكوى لـ«مراسلون بلا حدود» في المانيا
واشنطن يهمّها «السلوك المستقبلي»

قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية نيد برايس، أول من أمس، إن بلاده «تركز على السلوك المستقبلي» للسعودية بعد العقوبات التي فرضتها على بعض المسؤولين في المملكة في ما يتعلق بجريمة قتل الإعلامي جمال خاشقجي. وقال برايس: «تركز بشدة على السلوك المستقبلي للسعودية، وذلك من أسباب عدم طرحنا لذلك (الإجراءات الأميركية) على أنه قطع (للعلاقات) وإنما إعادة تقييم (لها)»، مضيفاً «نحاول الوصول إلى القضايا المنهجية الكامنة وراء قتل جمال خاشقجي الوحشي». وفيما شدّد برايس على أن الولايات المتحدة ستحافظ على تحالفها التاريخي مع السعودية، أوضح أن «التصدي للتحديات الكبرى (في العلاقة) غير ممكن إلا عبر شراكة مع مملكة سعودية تحترم القيم الأميركية». ويأتي ذلك بعدما رفع الرئيس الأميركي جو بايدن الأسبوع الماضي، السرّية عن تقرير الاستخبارات الأميركية.

في السياق، تقدمت منظمة «مراسلون بلا حدود»، أمس الثلاثاء، بدعوى قضائية في ألمانيا تتعلق بارتكاب جرائم ضد الإنسانية بحق ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، مندّدة بـ«مسؤوليته» في قتل خاشقجي في قنصلية بلاده في إسطنبول في 2 أكتوبر/تشرين الأول 2018، وسجن حوالي 30 صحافياً آخرين.

وفيما أكدت منظمة «مراسلون بلا حدود» أن المدعي العام الألماني تسلم الشكوى التي تمّ رفعها أول من أمس إلى محكمة العدل الفيدرالية في كارلسروهي، بسبب اختصاصها القضائي للنظر في «الجرائم الدولية الأساسية»، أوضحت أن الشكوى، الواقعة في 500 صفحة، تتعلق بـ«الاضطهاد المعمم والممنهج للصحافيين في السعودية» وتستهدف إلى جانب ولي العهد، أربعة مسؤولين سعوديين آخرين.

والمسؤولون هم مستشار بن سلمان السابق سعود القحطاني، ونائب رئيس الاستخبارات السابق أحمد العسيري، والقنصل العام السابق في إسطنبول محمد العتيبي، وضابط الاستخبارات ماهر مطرب. وقالت المنظمة إنه في حين أن القضاء السعودي حكم على 11 متهماً لم تُكشف أسماؤهم في ديسمبر/كانون الأول 2019، فإن المشتبه بهم الرئيسيين ما زالوا محصنين من الملاحقة القضائية. ودعا الأمين العام للمنظمة كريستوف دبلوار، الادعاء الألماني إلى اتخاذ موقف، كما أكدت محكمة كارلسروهي تلقيها الشكوى.

(فرانس برس، رويترز)

الحدث

بايدن في مواجهة بوتين
عقوبات أميركية وأوروبية على روسيا

تُظهر العقوبات الاميركية ـ الاوروبية على روسيا استعداد الطرفين للذهاب بعيداً ضد موسكو، انطلاقاً من قضية الكسي نافالني

أظهرت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن جدّيتها في التنسيق مع الأوروبيين لمواجهة روسيا، خصوصاً بما يتعلق بقضية المعارض الكسي نافالني أولاً، ثم «الهجمات المتكررة على الديمقراطية الأميركية» ثانياً، بحسب أدبيات واشنطن. وشهد يوم أمس الثلاثاء، تناغماً أوروبياً ـ أميركياً في فرض العقوبات على روسيا، التي أعلنت عبر وزارة خارجيتها بأنها ستردّ على أي عقوبات ضدها. وفرضت واشنطن أمس، عقوبات على سبعة مسؤولين روس كبار، معلنة أن أجهزتها الاستخباراتية خلصت إلى وقوف موسكو خلف عملية تسميم نافالني الذي يقضي حالياً عقوبة بالسجن. وأعلن مسؤول أميركي كبير أن «أجهزة الاستخبارات خلصت بثقة عالية، إلى أن ضباطاً في أجهزة الأمن الفيدرالية الروسية، استخدموا غاز أعصاب يعرف بنوفيتشوك لتسميم المعارض الأبرز للكرملين في 20 أغسطس/آب 2020». وجدد الدعوة إلى «الإفراج الفوري ومن دون شروط» عنه. مع العلم أن الولايات المتحدة تدرس إصدار أمر تنفيذي يطلق عقوبات بحق روسيا على خلفية الهجمات المتكررة على الديمقراطية الأميركية، بما في ذلك عملية القرصنة الإلكترونية، التي استهدفت شركة «سولار ويندز» وعرض موسكو مكافآت مقابل قتل جنود أميركيين في أفغانستان. والعقوبات هي الأولى التي يفرضها بايدن على روسيا، في تعارض مع نهج سلفه دونالد ترامب في التعامل مع موسكو. وأتهم ترامب مراراً باتّباع نهج متساهل حيال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وهو أمر تجلّى بدرجة إضافية خلال قمتهما في هلسنكي، فنلندا عام 2018، عندما أعرب عن دعمه لموقف بوتين الذي أصر على أن موسكو لم تتدخل في انتخابات 2016 الأميركية، رغم إشارة أجهزة الاستخبارات الأميركية إلى عكس ذلك.

وردت روسيا على لسان وزير خارجيتها سيرغي لافروف، بالتأكيد على عدم تجاهل العقوبات. وقال لافروف في مؤتمر صحافي عقده بعد محادثاته مع نظيره الأوزبكي عبد العزيز كاميلوف، أمس: «سنرد عليها بالتأكيد. ولم يلغ أحد قواعد الدبلوماسية وهي المعاملة بالمثل».

وقبل إعلان العقوبات، ذكر الكرملين، أن أي عقوبات أميركية جديدة لن تحقق هدفها، ولن تؤدي إلا إلى زيادة الاضطرابات في العلاقات المتوترة بالفعل. وقال المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف، إن «أولئك الذي يواصلون الاعتماد على هذه الإجراءات، والتعبير إيرين خان «الإفراج الفوري» عن نافالني وفتح تحقيق دولي حول تسميمه. وأفاد البيان بأنه «نظراً إلى الاستجابة غير الكافية من قبل السلطات المحلية واستخدام أسلحة كيميائية محظورة، والنمط الواضح في محاولات القتل المستهدفة، نعتقد أنه ينبغي فتح تحقيق دولي بشكل عاجل للتأكد من الوقائع وإيضاح جميع ملابسات تسميم السيد نافالني». وشددتا على أنه «يرجح أن يكون ممثلون في الحكومة وعلى مستوى رفيع متورطين» في هذه العملية. وأشارت خان إلى أن الدعم المقدم منها ومن كالامار يعود «لانتهاك حق نافالني في الحياة وحقه أيضاً في عدم التعرض للتعذيب».

واعتقل نافالني في يناير/كانون الثاني الماضي لدى عودته من ألمانيا بعد تعافيه من التسميم بغاز الأعصاب. وفي فبراير/ شباط الماضي، حكمت محكمة على نافالني بالسجن عامين و8 أشهر، لانتهاك شروط إطلاق سراحه المشروط بكفالة عندما نقل إلى ألمانيا. ويتعلق الحكم بإدانة في قضية احتيال عام 2014 يصفها نافالني بالمفبركة. وسبق للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن قضت بعدم مشروعية الإدانة.

(أسوشييتد برس، فرانس برس، رويترز)

> الكرملين: أي عقوبات أميركية جديدة لن تحقق هدفها
>
> العقوبات هي الأولى التي يفرضها بايدن على روسيا

حُكم على نافالني بالسجن عامين و8 أشهر (الأناضول)

تقرير

جيش ميانمار يواصل استهداف معارضي الانقلاب

يواصل الجيش في ميانمار ملاحقة الرافضين لانقلابه العسكري، وسط إدانات دولية لم ترقَ بعد لمستوى الضغط الكبير للإفراج عن الزعيمة المدنية اونغ سان سو تشي

يواصل الجيش في ميانمار حملة العنف والقمع، لترهيب حركة الاحتجاج، في البلاد التي خرجت ضد انقلابه في الأول من فبراير/شباط الماضي، على السلطة المدنية المنتخبة وزعيمتها أونغ سان سو تشي. وباتت سو تشي، المعتقلة منذ تاريخ الانقلاب، تواجه أربع تهم مرشحة للارتفاع، فيما يبدو العسكر ماضية في حملته، دون اكتراث للإدانات الدولية. ويخشى أن يأخذ هذا التصعيد منحى أكثر دموية، مع سقوط حوالي 30 قتيلاً حتى الآن من المحتجين الذين ينفذون أيضاً عصياناً مدنياً. وطالبت الدول المجاورة لميانمار، في جنوب شرقي آسيا، أمس الثلاثاء، بالإفراج عن المعتقلين السياسيين ما زالوا محصنين من الملاحقة القضائية. ودعا الأمين العام للمنظمة كريستوف دبلوار، الادعاء الألماني إلى اتخاذ موقف، كما أكدت محكمة كارلسروهي تلقيها الشكوى.

(فرانس برس، رويترز)

أدّى إلى إصابة عدد منهم بجروح، حالة ثلاثة منهم حرجة. ونقلت وكالة «فرانس برس»، عن أحد المسعفين، تأكيده إصابة حوالي 20 شخصاً على أيدي قوات الأمن خلال محاولتها تفريق احتجاج في بلدة كالي، شمال غربي البلاد، فيما أوضح طبيب في المستشفى الذي نقل إليه الجرحى، أنه «يتعين على ثلاثة منهم أصيبوا بالذخيرة الحيّة الخضوع لعمليات جراحية عاجلة». واصفاً حالتهم بـ«الحرجة».

وياتي التوتر الجديد بعد يومين من أكثر الأيام دموية خلال الاحتجاجات ضد الإطاحة بالسلطة المدنية، والتي قُتل خلالها ما لا يقل عن 18 شخصاً، وفقاً للأمم المتحدة. وخشية الانتقام، كان المتظاهرون أقل عدداً أمس، خصوصاً في رانغون، العاصمة الاقتصادية للبلاد، لكن ألقوات الأمنية، التي احتشدت بأعداد كبيرة، استخدمت ضدهم الذخيرة الحيّة والغاز المسيل للدموع. وقال شاهد عيان لـ«فرانس برس»، في حي ساناونغ شمال المدينة، إن جيوش قوات الأمن «هو لتطهير الحي». لكن المحتجين أكدوا المضي في خيارهم، وردد المئات منهم في رانغون خلال تشييعهم أحد الضحايا، ني نيي أونغ هتيت نينغ (23 عاماً)، أنه «لن يكون هناك عفو عنكم حتى نهاية العالم». ومن الهتافات التي ردّدها المتظاهرون «إذا قُمعنا فسيكون هناك انفجار، وإذا ضُربنا فسنرد الضربة»، و«سنبقى متحدين».

وبالإضافة إلى الاستهداف المباشر للمحتجين، فقد تواصلت عمليات الاعتقال، والتي تطاول الصحافيين. وأمس الثلاثاء، القت قوات الأمن القبض على الصحافي كاونغ مياث هلاينغ في منزله، بحسب ما أكدته إذاعة «ديموكراتيك فويس أوف بورما» التي يعمل فيها. وكانت قناة «إم آر تي في» الرسمية قد أكدت اعتقال أكثر من 1300 شخص يوم الأحد الماضي وحده، كما أوقف عدد من الصحافيين خلال الأيام الأخيرة.

ولم تشاهد اونغ سان سو تشي (75 عاماً)، علناً، منذ اعتقالها في العاصمة نايبيداو مع بدء الانقلاب. ووجهت إليها أربع تهم، هي استيراد أجهزة اتصال لاسلكية بطريقة غير قانونية وخرق تدابير احتواء فيروس كورونا، وانتهاك قانون متعلق بالاتصالات، والتحريض على اضطرابات عامة. لكنها ظهرت «بصحة جيدة» خلال جلسة الاستماع عبر تقنية الفيديو أول من أمس، بحسب فريق دفاعها الذي لم يُسمح له بمقابلتها.

وأثارت أعمال العنف الدامية موجة إدانات دولية، فيما اعتبرت بكين وموسكو، الحليفتان التقليديتان لجيش ميانمار، أن الأزمة «شأن داخلي». وفي هذا الإطار، حاول اجتماع لوزراء خارجية رابطة دول جنوب شرقي آسيا («آسيان»، عقد عبر الإنترنت، أمس الثلاثاء، الضغط على حكام ميانمار، للإفراج عن سو تشي. ونذد وزير خارجية سنغافورة فيفيان بالاكريشنان، بالاستخدام الكارثي للقوة المفرطة من قبل العسكر في ميانمار ضد معارضي الانقلاب. من جهتها، حثت وزيرة خارجية إندونيسيا، ريتنو مرسودي، ميانمار على فتح أبوابها لـ«آسيان» لتهدئة التوتر المتصاعد، داعية الحكام العسكريين في هذا البلد إلى إطلاق سراح المعتقلين السياسيين واستعادة الديمقراطية. لكنها تعهدت بأن دول «آسيان» لن تخلف وعدها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض، مشددة على موقف بلادها الداعي إلى «ضرورة احترام إرادة ومصلحة واهتمامات شعب ميانمار». وتضم «آسيان» ميانمار وسنغافورة والفيليبين وإندونيسيا وتايلاند ولاوس وكمبوديا وماليزيا وبروناي وفيتنام.

ويأتي ذلك، استباقاً لتحرك أممي، إذ ذكرت مصادر دبلوماسية، بحسب «فرانس برس»، أن أعضاء مجلس الأمن، يخططون لعقد اجتماع بشأن ميانمار هذا الأسبوع. وكانت واشنطن قد هدّدت أول من أمس حكّام ميانمار العسكريين باتخاذ المزيد من الإجراءات إذا استمرت قوات الأمن في قتل المحتجين العزل ومهاجمة الصحافيين والنشطاء، وذلك بعد دفعة عقوبات ضد المسؤولين عن الانقلاب، كانت فرضت في فبراير/شباط الماضي.

(فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)

> دول «آسيان» تندد بالاستخدام المفرط للقوة ضد المحتجين

شرق غرب

تركيا: تطبيق خطة حقوق الإنسان خلال عامين

أكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان (الصورة)، أمس الثلاثاء، أن خطة عمل حقوق الإنسان المعدّة من قبل وزارة العدل التركية، ستطبق في غضون عامين. جاء ذلك في كلمة ألقاها خلال مشاركته في حفل تعريفي بالخطة في المجمع الرئاسي بالعاصمة أنقرة. وأشار إلى أن «اللجنة تعويضات حقوق الإنسان ستقوم بتعويض أضرار المحاكمات المطولة دون الحاجة للرجوع إلى المحكمة الدستورية».

(الأناضول)

وسام إسرائيلي لعملاء لحد

أقرت حكومة الاحتلال الإسرائيلي، أمس الثلاثاء، بالإجماع إصدار وسام عسكري خاص بالجنود الإسرائيليين الذين شاركوا في الغزو الإسرائيلي للبنان بين عامي 1982 وحتى انسحاب قوات الاحتلال كلياً عام 2000. كما سيتم منح الوسام أيضاً لجنود «جيش لبنان الجنوبي» بقيادة أنطوان لحد، الذين خدموا إلى جانب جيش الاحتلال في جنوب لبنان. وذكرت وسائل الإعلام الإسرائيلية أن وزير الأمن بيني غانتس، الذي كان آخر جندي إسرائيلي ينسحب من لبنان، هو الذي اقترح هذا الوسام. وتم تصميم الوسام العسكري الجديد عبر دمج ألوان العلم الإسرائيلي مع ألوان العلم اللبناني.

(العربي الجديد)

القدس: مستوطنون يحاولون إحراق الكنيسة الرومانية

حاول مستوطنون متطرفون يهود، أمس الثلاثاء، إضرام النار في الكنيسة الرومانية الواقعة في القطاع الغربي من مدينة القدس المحتلة، ما ألحق أضراراً بأجزاء منها. وذكرت مصادر أن الحريق ألحق الأضرار في البوابة الخارجية للكنيسة قبل أن يتمكن أحد الرهبان من إخماد النيران، من دون التبليغ عن وقوع إصابات.

(العربي الجديد)

الدنمارك: اليسار ينتقد زيارة فردريكسن لإسرائيل

تواجه رئيسة حكومة يسار الوسط الدنماركي ميتا فريدركسن (الصورة)، انتقادات لاذعة على خلفية قرارها التوجه إلى تل أبيب، غداً الخميس، في زيارة مشتركة مع المستشار النمساوي سيباستيان كورتز، بحجة «الاستفادة من التجربة الإسرائيلية في تقديم اللقاح المضاد لفيروس كورونا لشعبها». وانتقدت الأحزاب اليسارية هذه الزيارة، بسبب «منع الاحتلال الإسرائيلي حصول الفلسطينيين على حصتهم من اللقاحات وممارسة سياسة الفصل العنصري بحقهم».

(العربي الجديد)

تعزيزات تركية جديدة إلى إدلب

وصلت تعزيزات عسكرية للجيش التركي، أمس الثلاثاء، إلى إدلب، شمال غربي سورية. وضمّت التعزيزات آليات ثقيلة ومعدات هندسية وشاحنات، في سياق آخر، جدّد الجيش التركي و«الجيش الوطني السوري» القصف المدفعي والصاروخي على مواقع «قوات سورية الديمقراطية» (قسد) في ناحية عين عيسى بريف الرقة الشمالي الغربي، ما أوقع خسائر مادية.

(العربي الجديد)

«النهضة» في الشارع والرئيس في القصر

الأزمة التونسية مستمرة

على الرغم من استعراض القوة الذي نفّذ ته حركة «النهضة» السبت الماضي، لم يطرأ جديد على الأزمة السياسية، في ظلّ تمترس الرئيس قيس سعيّد خلف مواقفه

صلاح الدين الجورشي

نفّذت حركة «النهضة» وعدها، وأنزلت أكثر من 60 ألفاً من أنصارها إلى شوارع العاصمة التونسية، يوم السبت الماضي، حيث تمّ اختيار الشعارات بعناية، ورفع الراية الوطنية. وبدا الفرق شاسعاً من حيث الحضور، بين مسيرة «النهضة»، وتلك التي نظّمها حزب «العمال»، الذي تظاهر مناضلوه في اليوم ذاته، من دون أن يتجاوز عددهم الـ300. وهذه المقارنة تنطبق أيضاً بالنسبة لتحرك الحزب الدستوري الحرّ في الشارع قبل نحو عشرة أيام، والذي تضعه استطلاعات الرأي على رأس الأحزاب الفائزة بنوايا التصويت للانتخابات التشريعية. هل يكفي ذلك للتوصل إلى حلّ للأزمة السياسية التي تعصف بتونس؟ وهل تنظيم مسيرة ناجحة على الرغم مما تخلّلها من اعتداء على بعض الإعلاميين من شأنه أن يساعد على الدفع نحو تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة جداً للتونسيين؟

تمّ التركيز خلال الأشهر الأخيرة على حركة «النهضة» من قبل خصومها، في سياق الأزمة. هذا الوضع دفع بالحركة للاعتقاد بكونها مستهدفة إعلامياً وسياسياً، بهدف إرباكها والتقليل من شأنها وتحجيم دورها، وتقديمها في صورة شديدة السلبية، باعتبارها تشكل تهديداً للوحدة الوطنية، وحركة تعاني من أزمات خطيرة بدأت تؤثر فيها، وستقلص من حجمها وتدفع بها نحو الانقسام والتفكك. وقد انعكست هذه الحملة على الأجواء الداخلية للحركة التي تشكو من علل خطيرة، خصوصاً بعد خروج البعض من وجوهها القيادية عن تقاليد السرّية والتحفظ التي دأبوا عليها سابقاً، كاشفين عن وجود أزمة داخلية قد تؤدي إلى العصف بوحدة «النهضة» وتماسكها العضوي.

المستفيد الرئيسي من هذه المسيرة هي حركة «النهضة» التي استعرضت قوتها، ونجحت في تعبئة أنصارها، وأظهرت للجميع بأنها لا تزال الحزب الأكبر في البلاد. أما المستفيد الثاني، فهو من دون شك رئيس الحركة (ورئيس البرلمان التونسي) راشد الغنوشي، الذي تعرّض ولا يزال لانتقادات قوية من داخل «النهضة». وتكفي الإشارة في هذا السياق، إلى كون الغنوشي لا يزال مُطالباً بعدم الترشح لرئاسة الحركة خلال مؤتمرها المقبل. حصل ذلك في وقت تتكاثف فيه الجهود وتتكرر المحاولات من أجل إبعاد الرجل أيضاً عن رئاسة البرلمان. ولهذه الأسباب، استثمر الغنوشي جيّداً في هذا الحشد الكبير والنادر من الموالين للحركة، ليظهر في صورة الزعيم القادر على التوحيد والدفاع عن تونس وديمقراطيتها الناشئة، وقبوله بالتنوع الذي يُميّزها.

حتى أن الغنوشي، في أوّج ذلك المشهد الحماسي السبت الماضي، وجّه دعوة إلى منافسه زعيم حزب «العمال» حمة الهمامي واصفاً إياه بـ«الأخ»، كي يخاطب النهضويين والتونسيين من فوق المنبر الذي يتحكّم فيه زعيم الحركة، في محاولة من الأخير لتجاوز الخلافات، وإظهار مدى قدرته على الانفتاح. الغنوشي ذكّر الهمامي، بإضراب الجوع الجماعي الذي شارك فيه يساريون وإسلاميون لمواجهة الديكتاتورية. لكن الأخير قابل دعوة رئيس «النهضة» بلهجة مختلفة، حين عقّب عليها بقوله: «ليس لي أخ اسمه الغنوشي، وسياسياً لست أخاك، بل نحن

نزل عشرات الآلاف من مناصري «النهضة» إلى الشوارع (Getty)

> دخل سفراء أجانب على خطّ الأزمة لكن سعيّد تمسك بمطلبه

خصوم». لكن خلافاً لهذا التعقيب الجاف لزعيم «العمال»، فاجأت الكاتبة والجامعية ألفة يوسف، المعروفة بنقدها الجذري للإسلاميين، وفي مقدمهم الغنوشي، متابعيها، بتعليق مختلف في لهجته ومحتواه، عندما وصفت رئيس «النهضة» بعد انتهاء المسيرة، بكونه «رجل سياسة بامتياز». وأضافت يوسف: «أخالف توجهاته الفكرية، لكني أحترم حريته في التعبير عن رأيه»، داعية إلى التخلي عن عقلية الانتقام.

من الصعب جداً أن تغيّر هذه المسيرة في موقف الرئيس التونسي قيس سعيّد من الأزمة السياسية الراهنة. على العكس من ذلك، فقد أجّجت مسيرة «النهضة» في سعيّد مشاعر الرفض والعداء، وجعلته يوجه لخصومه نقداً لاذعاً ومبطناً، قائلاً: «لست منهم وليسوا مني». هذا الأمر جعل مراقبين يستبعدون عودة المياه السياسية إلى مجاريها، على الرغم من دخول السفراء الأجانب في تونس على الخط، بعدما كثّفوا من زياراتهم إلى كبار المسؤولين في الدولة وفي البرلمان. وتحول هؤلاء السفراء إلى دعاة حوار، حيث أكدوا على ضرورة العودة مجدداً إلى التوصل لتوافق جديد يحمي البلاد من الانهيار الكامل. لكن الرئيس سعيّد، لا يزال متمسكاً بمطلبه الرئيسي الخاص بإسقاط الحكومة، واستقالة رئيسها هشام المشيشي. وهو طلبٌ لن تقبل به حركة «النهضة»، خصوصاً بعدما نزل أبناؤها إلى الشارع، وأعلنوا أمام الجميع دعمهم للحكومة وتمسكهم ببقائها.

هكذا يستمر حوار الصمّ في تونس، في انتظار أن تنجح منظمات المجتمع المدني في تسوية الخلاف القائم بين «الأخوة الأعداء»، إذ عادت فكرة إطلاق حوار وطني خلال الأيام أو الأسابيع المقبلة بعدما استحال منطق الغلبة، ولم يتمكن أي طرف من أن يقصي باقي الأطراف.